ما استفهامية ويستلزم ان تكون مضافة لرحمة ولا يجوز اضافة
ما الاستفهامية ثبتة ولا غيرها من اسمائه الا ما اتفاقا
وكم على مذهب ابي اسحاق فان قيل يجوز ان تكون رحمة بدلا من
ما الاستفهامية ثبتة فلا يلزم ما ذكر قيل كان يلزم اعادة همزة
الاستفهام في البدل وقد قال الزجاج في ما هذه انها صلة فيها
معنى التاكيد باجماع النحويين تلك لا يتم هذا الاجماع
مع ما نقل ابو البقاء عن الاخفش وغيره انها نكرة بمعنى شيء وما قاله
الرازي قد نقله المخزومي عن ابن كيسان انتهى ما في اعراب
الشفاء شي قوله ولان ما الاستفهامية ثبتة لا توصف عطف
على قوله لهذا ويجوز عطفها على لكون رحمة ليست عطف بيان من ما
والاشارة لهذا لكون النكرة الواقعة في غير الاستفهام والشرط
لا توصف وتقدم بركلامه لو كانت رحمة عطف بيان من ما
فان كانت ما غير استفهامية وجب وصفها ولم توصف وان كانت
استفهاما فما استفهامية ثبتة لا توصف وما لا يوصف لا يعطف عليه
عطف بيان قوله فاذا ركبت ما الاستفهامية ثبتة مع ذا لم تحذف
الفها في الشرح وقع في صحيح مسلم في حديث كعب بن مالك احد
الثلثة الذين خلفوا فلما بلغني انه توجه قافلا حضرني همي وطفقت
اتذكر الكذب واقول بم ذا اخرج من سخطه بحذفه الالف من ما
مع كونها تركبت مع ذا فيعده هذا من قبيل الشاذ انتهى قوله
الا ثلاثا الم الماضي هذا البيت اول قصيدة للبيد بن ربيعة
العامري في ذم الدنيا والزهد فيها والتحبيل للذر والمدة والوقت
وفي الشرح يجوز ان يكون المراد بالمرء شخصا معينا كما قاله صاحب
الاقليد او غير معين كما قاله صاحب المقاليد ويجاد بزيد
اي ماذا يريد بسعيه في تحصيل المال اذ يريد ان يقضيه
ويوفي به امر سعيه ذلك صدر على غير بصيرة والنجيب النذر
قوله فما مبتدا بدل البدا له المرفوع منها وذا موصول بدليل
انتقاره للجملة بعده في الشرح هذا غير متعين لاحتمال
ان يكون ما ذا كلمة اسما واحدا مرفوعا على انه مبتدا ويجاد
خبر والرابط محذوف اي يجاد له ومثله في الشعر جائز ونحب

بدل من المبتدا ويحتمل ان يكون ما ذا كلمة في محل نصب على انه
مفعول يجاد ولا ضير بحذوفا فان قلت يبطله رفع
البدل قلت لا يكون نحب حينئذ بدلا بل يكون خبر مبتدا
مضمر انتهى وفي شرح الرضي ولقائل ان يمنع مجيء ذا موصولة مطلقا
ويحكم في ما ذا اصفعت بزيادتها واما رفع الجواب في قوله
تعالى يسئلونك ما ذا ينفقون قل العفو ورفع البدل في قوله
الا ثلاثا الم وما ذا يجاد ولا نحب فتبقى ام صلة لا وباطل
فلان ما مبتدا والفعل بعد ذا المزيدة خبره على تقدير حذف
الضمير من الجملة التي هي خبر ما والذي حملهم على ذا عاكون ذا هنا
موصولة رفع الجواب والبدل في الفصيح المشهور ولو جاز ان يدعى
في الجواب انه غير مطابق للسؤال وان ذلك يجوز وان لم يكن كثيرا
لم يجز دعوى عدم التطابق بين البدل والمبدل منه فوجب
ان يكون ما ذا يجاد ولا جملة اسمية خبر المبتدا فعلية واما
ما ذكر من حذف الضمير في خبر المبتدا فقليل نادر وتجرد الجملة
الخبرية في نحو ما ذا يجاد ولا كثير غالب فعرفنا ان الجملة صلة
لذا لا خبر لها لان حذف الضمير من الصلة كثير وهو اكثر من
حذفه من الصفة وحذفه من الصفة اكثر من حذفه من الخبر
وانما قل مجيء الضمير المنصوب في الجملة الذي بعد ذا من بين
الموصولات للزومها لما الاستفهامية ثبتة او من لان ذا لا تكون
موصولة الا وقبلها احد هما وكان الثقل الحاصل باتصال
الصلة بالموصول اكثر فكان التخفيف بحذف الضمير الذي هو
فضلة اولى وهذا كما جاز حذف المبتدا مع ام في صلة انما في السعة
دون صلة غيرها لتشاقلها بالمضاف اليه قوله وهو
ارجح الوجهين في ويسئلونك ما ذا ينفقون قل العفو فيمن
رفع الذي رفع هو ابو عمرو وابن كثير في رواية وضمير هو عائد
الى كون ما مبتدا وذا اسم موصول والوجه المرجوح هو كون
ما ذا كلمة استفهاما مفعولا بينفقون ووجه الرجحان ان
العفو حينئذ خبر مبتدا محذوف والاصل ان يطابق الجواب
السؤال في اسمية الجملة او فعليتها وذلك في الوجه الاول دون

Copyright © University
Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)